الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الملـتقى الوطـــني الأول حـــــــول:
الفساد وتأثيره على التنمية الإقتصادية
يومي 24 و 25 أفريل 2018

الفساد وتأثيره على التنمية في الجزائر

بن زارع حياة

جامعة قالمة ، الجزائر

hayetteguelma@yahoo.fr

ملخص: يعد موضوع الفساد معقدا و على درجة بالغة من الحساسية لإرتباطه بالجانب الأخلاقي للإنسان ،و زيادة عن كونه يلحق الضرر بالمصلحة العامة فهو يؤثر سلبا على قدرة أجهزة الدولة في أداء مهامها ودورها التنموي و يشوه النتائج المستهدفة للسياسات التنموية . يستعرض البحث واقع الفساد في الجزائر و آثاره على السياسات التنموية في البلاد وكذلك آليات مكافحة الظاهرة و الحد من تداعياتها.

الكلمات المفتاحية: الفساد ، التنمية ، الإقتصاد الجزائري

Abstract: The issue of corruption is complex and highly sensitive to its association with the moral aspect of the human being. Moreover, it is detrimental to the public interest. It negatively affects the ability of state agencies to perform their functions and their developmental role and distort the results of development policies. The study examines the reality of corruption in Algeria and its impact on the development policies in the country as well as mechanisms to combat the phenomenon and reduce its repercussions.

Key Words : corruption , development , Algerian economy.

تمهيد :

تعد ظاهرة الفساد من أهم المشاكل التي تؤرق مخططي و صناع السياسة الإقتصادية ، إذ تعاني منه جميع بلدان العالم النامي و المتقدم على حد سواء وبمستويات مختلفة [1] ، و يختلف حجمه و آثاره تبعا لإختلاف التركيبة الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية لكل دولة.و الفساد لا يعتبر بأية حال من الأحوال قضية جديدة ، إلا أن زيادة حجمه و إتساع دائرته بفعل زيادة الإندماج العالمي على جميع المستويات و تداعيات العولمة ، أصبح يهدد مسيرة التنمية من خلال سوء تسيير الأموال المتاحة و التخفيض من كفاءة و فعالية إستخدامها بالإضافة إلى التأثير سلبا على العدالة التوزيعية .

والجزائر كغيرها من العديد من دول العالم تعاني من إستفحال و إنتشار واسع لهذه الظاهرة في جميع المجالات و القطاعات ،خاصة مع الفوائض المالية التي تم تحقيقها جراء إرتفاع سعر البترول و ضخامة المشاريع الحكومية في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي و المخططات الخماسية ،حيث وصل الفساد إلى مستويات قياسية.فالجزائر رغم إمتلاكها لموارد مالية ضخمة إلا أنها لم تستطع تحقيق التنمية الإقتصادية و

الإجتماعية ، حيث مازالت تعرف مستويات عالية من الفقر و البطالة و تدني مستوى المعيشة لفئات عريضة من الشعب و يرجع ذلك أساسا إلى الإستخدام الغير الكفء لهذه الموارد ، حيث يتم هدرها و إختلاسها، مما يؤثر سلبا على أداء الإقتصاد . في هذا الإطار تتمحور إشكالية البحث حول التساؤل التالي :ما هو واقع الفساد في الجزائر ؟ و ما هو تأثيره على التنمية فيها؟

و للإجابة على هذه التساؤلات تم تقسيم البحث إلى النقاط الرئيسية التالية :

أولا: الفساد و علاقته بالتنمية.

ثانيا: الفساد المنظم في الجزائر.

ثالثا: تأثير الفساد على التنمية في الجزائر.

رابعا :نحو إستراتيجية لمكافحة الفساد في الجزائر.

أولا : الفساد و علاقته بالتنمية.

1-مفهوم الفساد :

تأخذ ظاهرة الفساد طابعا عالميا فهي ليست مقتصرة على دولة ما أو قطاع محدد بذاته[2] ، ويوجد الفساد في أي مؤسسة أو تنظيم يعطى فيه الصلاحية و السلطة لأحد الأفراد فيها لإتخاذ القرارات و تنفيذها ،فهو إذن سوء إستخدام المناصب العامة لتحقيق مكاسب خاصة[3]،أو بتعبير آخر إستغلال النفوذ لتحقيق المصلحة الخاصة و المكاسب المادية المعتبرة و الثروات . و يأخذ الفساد أشكالا متعددة أهمها:[4]

- إستغلال المناصب العامة: حيث يلجأ بعض أصحاب المناصب الهامة في الدولة لإستغلال نفوذهم لتحقيق مكاسب مادية معتبرة و يتحولون مع مرور الزمن إلى رجال أعمال ينحصر إهتمامهم في البحث عن السبل التي تزيد من ثرواتهم.

-الإعتداء على الأموال العامة للشعب :و عادة ما يقوم به المسؤولون الكبار في الدولة كالسياسيين و المسؤولين الحكوميين ، كسحب القروض من البنوك العمومية أو تسهيل القروض لرجال الأعمال ،بالإضافة إلى الإستيلاء على الممتلكات العامة عن طريق التزوير .

- التهرب الضريبي و الجمركي:قد يلجأ بعض الخواص و رجال الأعمال للتهرب من دفع الضرائب و الحقوق الجمركية من خلال التلاعب بالقوانين ،أو دفع الرشاوي للموظفين .

- الرشوة :في هذا الإطار يتم التميز بين الرشوة المحلية - التي تتم في إطار البلد الواحد لتمرير المشاريع أو الإستفادة من مناقصات - و الرشوة الدولية والتي تدفع لقاء قيام حكومة في دولة ما القيام بشراء تجهيزات أو آلات من شركة دون الأخرى و يتعلق الأمر هنا بالمناقصات الدولية لتنفيذ المشاريع الضخمة كإمتيازات التنقيب عن البترول ، الغاز و المعادن ، شراء الطائرات المدنية،العتاد العسكري..إلخ.فتتسابق الشركات الدولية لدفع الرشوة من أجل الحصول على المناقصات الدولية و الإستفادة من الإمتيازات في تلك الدول .

- تهريب الأموال:وفي الغالب تكون هذه الأموال نتاج إحدى العمليات السابقة حيث يتم تهريبها إلى بنوك و مصارف في دول أخرى.

2-أنواع الفساد:

يختلف الفساد بإختلاف الجهة التي تمارسه أو المصلحة التي يسعى لتحقيقها فقد يمارسه جماعة أو مؤسسة خاصة أو مؤسسة رسمية ، وقد يمارسه فرد بمبادرة شخصية ، وقد تمارسه مجموعة بشكل منظم ومنسق، ، إذن يمكن تصنيف الفساد إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي[5]:

- عرضي (فردي): قد يكون الفساد أحياناً حالة عرضية لبعض الأفراد أو السياسيين أو الموظفين العموميين ، أي مؤقتاً وليس منتظماً، حيث يمارسه الفرد بمبادرة شخصية ومن دون تنسيق مع أفراد أو جهات أخرى،

- مؤسسي: وفي حالات أخرى يكون الفساد موجودا في مؤسسة بعينها أو في قطاعات محددة للنشاط الإقتصادي دون غيرها من القطاعات الأخرى، كوجود بعض الموظفين الرسميين الفاسدين في بعض الوزارات والقطاعات المختلفة ، ويكثر الفساد في القطاعات التي يسهل جني الريع منها ،حيث يسود الضعف في النظام وتضعف الرقابة والتنظيم في هذه القطاعات .

- منتظم : وفي أحيان أخرى يصبح الفساد ظاهرة يعاني منها المجتمع بكافة طبقاته و مختلف معاملاته ،ويؤثر هذا النوع من الفساد على المؤسسات وسلوك الأفراد على كافة المستويات ، ويشكل بذلك أخطر أنواع الفساد فهو يتغلغل في بنيان المجتمع كافة سياسيا و إقتصاديا و

إجتماعيا ، وله ملامح تميزه عن غيره :

- أنه متجسد في بيئات ثقافية وإجتماعية معينه.
- يميل إلى أن يكون إحتكارياً.
- أنه فساد منظم ويصعب تجنبه.

3- الفساد و علاقته بالتنمية:

في إطار تحديد علاقة الفساد بالتنمية هل يعد هذا الأخير أحد المظاهر المصاحبة لعملية التنمية؟أو أنه نتيجة لما يعانيه المجتمع من مظاهر التخلف الإقتصادي و الإجتماعي؟

إذا بدأنا بالشق الثاني من السؤال فإن معظم البلدان النامية - و منها الجزائر - تعيش واقعا يعكس الكثير من مظاهر التخلف الإقتصادي و الإجتماعي و هذا الواقع يفرز - ضمن ما يفرزه من نتائج - مشاكل تتعلق بالعمالة و التوظيف و التدهور السريع في الطاقات الإنتاجية و البنيات الأساسية و الأجهزة الإدارية و العجز عن إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين و غياب العدالة في توزيع الدخل و الثروة بين الأفراد و الأقاليم و بين الريف و المدن و إتساع الهوة بين الفقراء و الأغنياء و عدم الإستقرار السياسي و الإجتماعي و الأمني ...و ما إلى ذلك . وكل هذه العوامل تعد أرضا خصبة لظهور و إنتشار بل إستمرار حالات التسيب والفساد والذي يمكن تبرير وجوده و تفشيه في هذه الحالة على أنه نتيجة لما يعانيه المجتمع من مظاهر التخلف الإقتصادي و الإجتماعي .أما الشق الأول من السؤال و الذي يطرح نفسه من منطلق أن الدول و هي تسعى إلى معالجة عوامل هذا التخلف و إزالة مسبباته و التصدي للظروف التي تساعد على إستمراره لتحقيق الرقي والتقدم - و من ثمة القضاء على مسببات الفساد و التسيب المتفشية في المجتمع - لمجتمعاتها عن طريق الأخذ بأسباب التنمية و التطور و هي إذ تعمل من أجل ذلك تجد نفسها إزاء معضلة و تناقض ناتج عن عدم الإستعداد لمواكبة التطور الحضاري السريع مما يخلق نوعا من التصادم و عدم التجانس و إختلال التوازن في المواقف و السلوك الذي تفرزه ظروف التنمية ،كإنعكاس للتغيرات الإقتصادية و الإجتماعية الجارية.[6]

و المعروف أن التنمية و ما يصاحبها من تصنيع و تحضر و كذا الحراك السكاني و التغيرات الناجمة عن ذلك كله - كالتغيرات التي تحدث في العلاقات السائدة بين الأعضاء و الجماعات ، و التغير في الأدوار و المكانات الإجتماعية و الإقتصادية ، والتغير في الأنماط الثقافية للمجتمع و العادات و التقاليد وكذلك التغير في النظم التي من شأنها أن تحدد معايير السلوك المقنن لضبط سلوك الأفراد و الجماعات قد تساعد على ظهور و إنتشار حالات فساد و تسيب جديدة مرتبطة بظروف التغيرات الإقتصادية و الإجتماعية كرد فعل عن عمليات التنمية التي تحدث في المجتمع مع المضي في تنفيذ خطط و مشاريع التنمية.فهذه التغيرات تخلق تحركا إنسانيا من المجتمعات المحرومة بإتجاه المجتمعات القادرة مع ما يرافق هذا التحرك من المظاهر الإنحرافية التي تترتب على إقتلاع الإنسان من بيئته و تحلله من معايير الضبط السلوكي و الخضوع لإغراءات الكسب و الأعمال الغير مشروعة التي تستهدف تذليل الصعوبات التي يمكن أن تضعها الدولة بطريقة مقصودة من قبيل إجراءات الضبط و التنظيم أو لأي غرض آخر و يطرح هذا الواقع فسادا و تسيبا و ممارسات أخرى للسلوك الإنحرافي في ساحة التنمية.[7]

ويمكن أن نؤكد إذن بأن التنمية الإقتصادية لا تؤدي بالضرورة إلى إنخفاض معدل السلوك الإنحرافي فالنشاط الإقتصادي المتنامي و الرخاء المعيشي الإجتماعي من شأنه يقلل أنماطا من الجرائم و الإنحرافات و قد يقضي عليها لتظهر في الوقت نفسه أنماط جديدة و التي يصنفها رجال الإقتصاد و القانون بالإنحرافات أو التسيب المصاحب للنمو الإقتصادي. ومن أبرز هذه الإنحرافات الإحتيال و السرقات و السطو و التزييف و الرشوة و التهريب و التلاعب بالأسعار و خلق السوق السوداء و إخفاء المواد و المنتجات و الكسب الغير المشروع من وراء بيعها بأعلى من سعرها .....الخ.[8]

4-تأثير الفساد على التنمية:

يعتبر الفساد أكبر عقبة أمام التنمية في جميع أنحاء العالم حيث أن كل سنة ترليون دولار يدفع كرشاوي بينما تتم سرقة ما يقدر بنحو 2.6تريليون دولار سنويا من خلال عمليات الفساد ، مبلغ يعادل أكثر من 5%من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.[9] و في البلدان النامية، تقدر الأموال التي فقدت بسبب الفساد، وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعشرة أمثال مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية.[10] في هذا الإطار لا يؤدي الفساد إلى هدر الأموال فقط بل يؤدي إلى إضعاف الحكم ما يؤدي إلى تعزيز الشبكات المنظمة للفساد .وقد أجريت العديد من البحوث بشأن الأثر الضار للفساد على التنمية، وتظهر الدراسات أن بلدا ترتفع فيه نسبة الفساد من المرجح أن يحقق مستويات إستثمار أقل بنسبة 5 % تقريبا من بلد غير فاسد نسبيا ، ويخسر نحو 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة.[11]

إذن فالفساد يقوض جهود التنمية خاصة في البلدان النامية ، كما من شأنه أن يبطئ الإستثمار الأجنبي المباشر ويقلل من الموارد اللازمة للهياكل القاعدية و الخدمات العامة و برامج مكافحة الفقر.[12] و تقلل المستويات المرتفعة من الفساد النمو الإقتصادي و الإنتاجية و الفعالية الإقتصادية ، و يمكن أن تشوه تخصيص الموارد و أداء الحكومة بطرق عديدة . و زيادة عن ذلك يسبب الفساد العجز في ميزان المدفوعات.[13]

وبصفة عامة يؤدي إنتشار الفساد في المجتمع إلى العديد من النتائج السلبية على الحياة الإقتصادية بجميع مفاصلها و يؤثر على عملية التنمية، حيث أنه يحد من الموارد المخصصة للإستثمار ويسيء توجهها أو يزيد من كلفتها ، وكذلك يضعف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة[14] .و يخفض الفساد من محفزات الإستثمار عبر التلاعب بالمواصفات و كبح المبادرة و الإبداع و الإبتكار[15] وفيما يلي بعض الآثار السلبية للفساد على التنمية :

4-1على المستوى الإقتصادي:يؤدي الفساد إلى العديد من الآثار السلبية على المستوى الإقتصادي منها : [16]

- الفشل في جذب الإستثمارات الخارجية و هروب رؤوس الأموال المحلية فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة و التي تشكل شرطا أساسيا لجذب الإستثمارات المحلية و الخارجية على حد سواء و هو ما يؤدي إلى ضعف عام في توفير العمل و يوسع ظاهرتي البطالة و الفقر.

- هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة و الكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العمومية كنتيجة لهدر الإيرادات العامة.

- الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي.

- هجرة الكفاءات الإقتصادية نظرا لغياب التقدير و بروز المحسوبية و المحاباة في إستغلال المناصب العامة.

- تفاقم عجز الموازنة العامة: يعمل الفساد على تقليل الإيرادات العامة وزيادة النفقات العامة وذلك من خلال التهرب الضريبي، أو محاولة الحصول على إعفاءات ضريبية غير مشروعة، كما يزيد من تكلفة بناء وتشغيل المشروعات العامة مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة حيث لا تستطيع الحكومة القيام بممارسة السياسات المالية السليمة. وتزداد حدة مشكلة العجز إذا ما تم تمويله بواسطة الجهاز المصرفي إذ يولد معه تضخما وعدم إستقرار إقتصادي الأمر الذي يعيق النمو الإقتصادي .

- تقليل تقديم الخدمات: يؤدي إنتشار الفساد إلى عدم قدرة الحكومة على تلبية الإحتياجات الأساسية للمواطنين ،حيث أنه يشوه الخيارات العامة لصالح الأثرياء و يقلل من قدرة الدولة على توفير شبكات التأمين الإجتماعية ، ويؤدي ذلك إلى تفاقم الفقر و لاسيما في الإقتصاديات النامية و الإقتصاديات التي تمر بمرحلة إنتقالية.

- زيادة حدة الفقر وسوء توزيع الدخل: يحدث ذلك من خلال إستغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع والنظام السياسي، مما يتيح لهم الإستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الإقتصادية التي يقدمها النظام، فضلا عن قدرتهم على مراكمة الأصول بصورة مستمرة مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه النخبة وبقية أفراد المجتمع وهذا الأثر يتم عبر عدة طرق عدة أهمها:

أ.تراجع مستويات المعيشة ما يؤدي إلى إنخفاض معدلات النمو الإقتصادي.

ب.قد يتهرب الأغنياء من دفع الضرائب ويمارسون سبلا ملتوية للتهرب كالرشوة وهذا يساعد على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء .

ج.يؤدي الفساد إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل: التعليم والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية، مما يقلل من حجم هذه الخدمات ونوعيتها، وينعكس سلبا على الفئات الأكثر حاجة لها .

-و من أهم الآثار الإقتصادية للفساد كذلك هي الزيادة المباشرة في التكاليف بنقل عبئها إلى طرف ثالث قد يكون المستهلك أو الإقتصاد ككل بصفة عامة أو كلهما معا [17]، فالمبالغ التي يدفعها رجال الأعمال إلى الموظف الحكومي مقابل الحصول على تسهيل معين يتم نقل عبئه عن طريق رفع الأسعار لتعويض الرشوة المدفوعة ، وقد تتحمله الحكومة إذا كانت هي التي تشتري السلعة، وقد يؤدي إستيراد هذه السلعة إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية وتخفيض قيمة العملة المحلية، ويعني هذا أن الإقتصاد هو الذي يتحمل عبء هذه الرشوة .

4-2على المستوى الإجتماعي:

يؤدي الفساد إلى خلخلة القيم الأخلاقية و إلى الإحباط و إنتشار اللامبالاة و السلبية بين أفراد المجتمع و بروز التعصب و التطرف في الآراء و إنتشار الجريمة كرد فعل لإنهيار القيم و عدم تكافؤ الفرص كما يؤدي إلى عدم المهنية و فقدان قيمة العمل و التقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي و الرقابي و تراجع الإهتمام بالحق العام . و الشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي إلى الإحتقان الإجتماعي و إنتشار الحقد بين شرائح المجتمع و إنتشار الفقر و زيادة حجم المجموعات المهمشة و المتضررة.[18]

4-3الآثار السياسية:

يؤدي الفساد إلى الإضرار بمصداقية الدولة و أجهزتها ، فإنتشاره يؤدي إلى إضعاف قواعد العمل الرسمية و الحيلولة دون تحقيق لأهدافه الرسمية ما يؤدي إلى الإضرار بمصداقية الأجهزة الإدارية وضعف الثقة بها من قبل جمهور المتعاملين ، كما أن إتساع دائرة الفساد يؤدي إلى

ضعف الهياكل الإدارية الأمر الذي يفضي إلى فشل النظام الإداري فضلا عن إضعاف الاستقرار السياسي و زيادة الصراع داخل النخبة الحاكمة و فساد الإدارة و تسلطها و تردي الأوضاع على كل الأوجه.[19]

ويؤدي الفساد إلى قلة إحترام الحقوق ، فهذا الأخير يقوض الديمقراطية و الحوكمة و حقوق الإنسان من خلال إضعاف مؤسسات الدولة التي تشكل الأساس للمجتمعات العادلة و المنصفة.

و يوضح الشكل الموالي تأثير الفساد على التنمية :

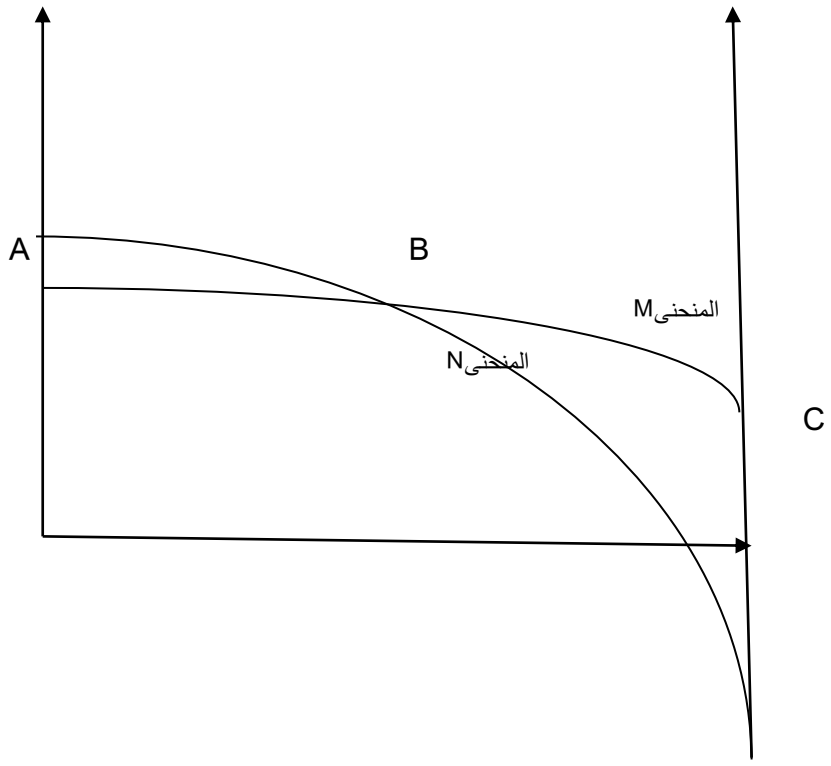

source: Pranab Bardhan, Corruption and Development: A Review of Issues ,Journal of Economic Literature, Vol. XXXV (September 1997),p1331.

يسمى الشكل المقابل مخطط Schelling [20] و هو يبين تأثير الفساد على التنمية ،حيث يمثل المحور الأفقي نسبة الفساد في المجتمع أو في قطاع معين ، تمثل المنحنيات M وN العائد الحدي للفساد و العائد الحدي للمسؤول النزيه على التوالي ،يكون العائد الحدي للمسؤول النزيه أعلى من العائد الحدي للفساد عندما يكون هناك عدد قليل من المسؤولين الفاسدين أي نسبة الفساد منخفظة و يرتفع المنحنى M ويصبح أكبر من المنحنى Nعندما يكون هناك المزيد من المسؤولين الفاسدين (و يكون العائد الحدي للفساد أكبر من العائد الحدي العمل النزيه).في هذا الشكل هناك ثلاث نقاط للتوازن C،B،A، حيث تمثل النقاط Aو Cحالة التوازن المستقر، Aتمثل حالة اللافساد أو نزاهة تامة بينما تمثل C الحالة التي يكون فيها كل المسؤولين فاسدين ، بينما تمثل النقطة B حالة التوازن الغير مستقر، في هذه النقطة يكون المسؤول بين- نزيه أو فاسد - عندما يكون الفساد منتشر أكثر سوف يدفع (الرشوة) ويصبح فاسد من ناحية أخرى إذا كان هناك عدد قليل من الفاسدين فالمسؤول سوف يختار أن يكون نزيه ، هذا وحسب الظروف السائدة فإن إذا كان مستوى الفساد عالي سيتحرك نحو التوازن المستقر للفساد العالي C،و إذا كان مستوى الفساد منخفض ،ينجذب الإقتصاد نحو التوازن المستقر في النقطة A (التي تمثل حالة المسؤول النزيه و الصادق)[21].

ثانيا : الفساد المنظم في الجزائر:

يرتبط الفساد في الجزائر بإشكالية الريع التي تطغى على المنظومة الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية ، فمن خصائص الدخل الريعي أنه ينتج عن إمتلاك الدولة مصادر هذا الدخل ويؤول للخزينة العامة، أو لبعض الفئات الحاكمة، تلقائيا ودون رضى أو تعاون أطراف أخرى في المجتمع، كما هي الحال في الإيرادات الضريبة، وبالتالي لا يمر في قنوات تعرضه للمساءلة والمحاسبة. فمعظمه نتاج إتفاقيات تبرمها الدولة مع جهات خارجية بعيدا عن الشفافية والمراقبة العامة. وبذلك تصبح ملكية العوائد الريعية والتصرف بها لإدامة الحكم عنصرا هاما في تعزيز قوة النظام وتمكينه من تخصيص مبالغ ضخمة لحماية نفسه ولا شك في أن مثل هذا الوضع من غياب الشفافية والمساءلة يباعد بين الحاكم والمحكوم ويبرر الشكوك حول شرعية الحكم ويضعف مؤسسات الدولة ويؤدي إلى إنتشار المزيد من مظاهر الفساد والمزيد من القمع والتضييق على الحريات العامة وحقوق الإنسان . [22]و هكذا أخذ الفساد شكل البحث عن الريع ساعده في ذلك النظام السياسي الأحادي و النمو الإقتصادي الموجه [23]في مرحلة أولى ثم الأوضاع السياسية و الأمنية الغير مستقرة و الفوضى الإقتصادية خلال العشرية الماضية.

في هذا السياق ، كثيرا ما تكشف الأزمة المالية عن وجود توتر مضمر في نظام سياسي مستقر ظاهريا.[24]و عندما يكون الوضع القائم مرتكزا على تقاسم الريع الإقتصادي تضغط الضائقة الإقتصادية على النظام و يسعى كبار المسؤولين النافذين و حلفاؤهم إلى الحفاظ على مكاسبهم في الوقت الذي تتقلص فيه المداخيل.[25] ".

و إبتداءا من سنة 1986 ، و في أعقاب إنخفاض حاد في أسعار النفط ،بدأت الحكومة تضع ميزانيات يطبعها عجز كبير . و لمعالجة هذه الأزمة ، أدخلت إصلاحات ترمي إلى التخلي عن البرامج الإشتراكية المركزية المستندة إلى الصناعة و تطوير السوق الحرة ،و لم تنجح هذه الإصلاحات ،غير أن تدخل الدولة في الإقتصاد ظل تدخلا كبيرا و إرتكز على صلات وثيقة بين الأفراد داخل الحكومة و خارجها . و ظلت سياسات توزيع الموارد التي إتبعتها الحكومة تحمي الفقراء ، وأجريت عمليات تحرير الإقتصاد عن طريق تحالف من كبار الصناعيين و فاعلين حكوميين على حساب الطبقة المتوسطة و مستخدمي القطاع العام ، لقد إرتكز هذا التحالف على وسائل الفساد و الرشوة و التهديد و الوعود و منح الصفقات و تزايد الفساد في الثمانينات مما زاد من التكاليف بالنسبة للطبقات الوسطى التي لم يكن لها من النفوذ السياسي ما لكبار الصناعيين.[26]

إذن وفي سياق سنوات العنف التي شهدتها الجزائر، مرت هذه الأخيرة من إقتصاد بيروقراطي موجه إلى نوع من رفع القيود - الفوضوي- و ذلك بتحويل مراقبة الإحتكارات من الدولة لرجال الأعمال بدقة مؤطرة[27].إن هذا التغيير لم يقض على الشبكات القديمة للمعاملات و الفساد التي أصبحت تتمحور حول فروع جديدة يحميها صناع القرار الحقيقيون . إن المجموعات المستفيدة من منظمة الفساد تدخل مباشرة ضمن شبكة العسكر و البوليس ضمن منطق الزبائنية .[28] و تتأتى الموارد المالية الغير قانونية التي تغذي شبكات الفساد المنظم في الجزائر من ثلاث آليات رئيسية:[29]

-العمولات المتأتية من الشركات البترولية الأجنبية للمساهمة في عقود التنقيب و الإستغلال، و تلك المفروضة على صادرات النفط للعملاء و بشكل رئيسي الدول الأوروبية. حيث يبلغ حجم العمولات سنويا ملايين أو مليارات الدولارات ، و حسب رجال الأعمال الذين يتعاملون مع الجزائر ، تأتي هذه العمولات وفق أشكال مختلفة و تصل الى25%في أوروبا ، وتتجاوز ال50%في البلدان الإشتراكية سابقا مثل الصين ،و البلدان العربية.

- العمولات التي تدفعها الشركات الأجنبية المصدرة للجزائر السلع الإستهلاكية و المعدات الأساسية من خلال زيادات في الأسعار من 10الى 15 % في المتوسط و أحيانا أكثر .إن المبلغ الإجمالي للواردات السنوية كان منذ بداية سنوات الثمانينات من 10 إلى 20 مليار دولار ،هذه العمولات التي يجمعها بارونات الإستيراد تمثل منذ أكثر من عشريتين من الزمن من 1.5إلى 3 مليار دولار سنويا .[30]

- مخصصات من البنوك الجزائرية في صورة قروض عامة و خاصة - و التي لا يتم سدادها- إلى الأفراد المقربين و المتواطئين مع صناع القرار.

إن مجموعات المصالح المحلية لا يمكن أن تساهم في الملكية الخاصة للأجهزة و الممتلكات العامة للدولة دون تغطية دائمة للتسلسل الهرمي للجهاز البوليسي و العسكري الذي يسيطر على الحكومة و الإدارة المسؤولة عن تطبيق سير القانون الإقتصادي ، الإجتماعي و العدالة .هذا التنظيم للنهب و الفساد لا تشوبه شائبة منذ سنة 1991 في ظل قوانين الطوارئ و حالات الطوارئ ، ومن ثمة منذ عام 1994 حيث وجدت المبرر النظري في إتفاقيات صندوق النقد الدولي ، و منذ سبتمبر 2001 فهي تسعى بأي ثمن للحصول على - منفذ جديد - في إطار الشراكة مع الغرب في الحرب ضد الإرهاب.إن الضمان الكبير لعمل هذه المنظمة للفساد يكمن في قوانين رئيسية إستثنائية إعتمدت منذ سنة 1992 حيث لها ما يبررها من قبل الوضع الأمني .

و في ظل الإحصائيات والتحاليل التي يعتمدها كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ، فإن الصعوبات الحقيقية للإقتصاد الجزائري تتمثل في العوائق الثلاثة التالية :الفساد المالي ، الفساد السياسي وفساد العدالة[31].فمنذ بداية سنة 1990 هذا النظام الثلاثي للفساد يشكل الأزمة التي تمر بها الجزائر و هو العمل الحصري لأفراد الجيش و الشرطة الذين يحوزون وحدهم السلطة الحقيقية .و كل سلطة أخرى ،كما تبينه

سلسلة الحكومات المتعاقبة منذ جوان 1991 تبقى دون تأييد أو قدرات للتأثير في الواقع.في هذا الإطار يظهر رجال الأعمال و السياسة كمشاركين قصّر و بضمان التغطية و الإفلات من العقاب، في حين تبقى إستقلاليتهم تقريبا منعدمة.و يبقى المجتمع الجزائري العاجز و المجرد من مسؤولياته المدنية جراء الخوف من الإرهاب و التعسف، يتحمل التكاليف دون مقابل ، في حين يستفيد المتعاملون في الأسواق الدولية من غيابه (المجتمع) و ذلك بفرض شروطهم على دولة تابعة ضعيفة و غير كفء.

إن هذا الوضع الذي تعيشه الجزائر مرتبط بطبيعة و سلوك و أفعال الأنظمة الشمولية و التي تعد المجال المناسب لنمو ظاهرة الفساد و تكريسها " كنسق لصيانة النظام القائم و إعادة إنتاج عصبه " [32] في هذا الصدد يعبر صموئيل هنتجون [33]عن هذا النظام بقوله :" يوفر الفساد الإداري عوائد مباشرة و محددة و ملموسة لجماعات تشعر بالعزلة على المستوى الإجتماعي . و قد تكون فاعلية الفساد طريقة ، لإستقرار نظام سياسي من دون اللجوء لعملية الإصلاح السياسي ، ولربما يكون الفساد و رفض الإصلاح بديلان عن تغيير النظام ، حيث يسهم الفساد في تشتيت جهود قوى الضغط للمطالبة بالإصلاح السياسي و إدخال تغيرات جوهرية على بنية النظام ، وفي خضم صيانة و إعادة إنتاج العصب المهيمنة تسعى هذه الأخيرة إلى تكريس نسق الفساد في أجهزة الدولة من خلال إبدال النخب الرافضة للنسق القائم بعناصر أو عصب تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة ، ومن ثم تكون أدوات لفرض ذلك النسق و ما ينبثق عنه من سياسات في جميع مؤسسات الدولة .

من هذا المنطلق فإن ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري لا تحمل طابعا أكاديميا فقط و إنما سياسيا كذلك[34] ، ففيها تتقاطع و تتعاكس أكثر المواضيع حدة في السياسة و الإقتصاد و الأخلاق و القانون و التاريخ و علم النفس و الموازين العالمية و الوطنية .إن هذه الظاهرة تبدو عموما ذات صلة بموضوع " صراع الفئات أو العصب " و إستراتيجية حركة التغيير التي عرفها و يعرفها المجتمع الجزائري ، و بالتالي فهي تمس مباشرة المصالح السياسية للفئات و العصب و تخص بالتالي مصير كل شخص و المجتمع الجزائري برمته ، فالظاهرة إذا تضرب بجذورها في البناء الإجتماعي و التكوين الثقافي للمجتمع الجزائري و تتسم بتعدد الفاعلين فيها و تشعب القضايا الفرعية المرتبطة بها ، و تداخل أبعادها الداخلية و الخارجية . [35]

ثالثا:تأثير الفساد على التنمية في الجزائر.

يشكل الفساد أهم عنصر في الإنحطاط الذي ألم بالمجتمع و في الخلل الذي أصاب البلاد على جميع المستويات الإقتصادية ، الإجتماعية و السياسية كما أدى إلى إضعاف دور الدولة نتج عنه سوء إدارة شؤون البلاد مما إنعكس سلبا على مسار التنمية ، فبالرغم من الأموال الطائلة التي خصصت لتدعيم التنمية و لرفع المستوى المعيشي للسكان إلا أن الواقع يعكس صورة مغايرة تماما لهذا الإتجاه تمثلت في زيادة عدد الفقراء و إرتفاع معدلات الجريمة و الرشوة و إدراج الجزائر ضمن الدول الأكثر فسادا في سلم ترتيب المنظمات في هذا المجال .وهو ما أدى إلى وضع إجراءات و تدابير قانونية قصد مكافحة الفساد من أجل التمكين لأطر الحكم الراشد .[36]

مع إرتفاع الدعوات المنادية بضرورة الإقلاع عن أساليب الحكم السيء التي توظف القمع و الفساد في الوطن العربي إنخرطت النخب الحاكمة في مشاريع إصلاحية تجميلية زادت من الطين بلة ،فغدا الفساد نظاما موازيا للدولة أفرغت كل عملية للتطور الإقتصادي و الإجتماعي من محتواها خاصة في دولة غنية مثل الجزائر و أكسبها صفة التنمية الجزئية بدلا عن التنمية الشاملة و التنمية المادية عوضا عن التنمية الإنسانية .إن ترتيب الجزائر بين الدول الأكثر فسادا يعكس و جود أوضاع سياسية إقتصادية و إجتماعية ثقافية غير سليمة تشكل المناخ الذي ينمو فيه الفساد و هذا العائق يقف أمام تحقيق أي مشروع للإصلاح. و يربط المحللون هذا الوضع بإرث تاريخي ناجم عن السيطرة الإستعمارية الطويلة و المتميزة بظروف بناء الدولة بعد الإستقلال.إن الأوضاع السياسية و الأمنية الغير مستقرة التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال و المتمثلة في أزمة الشرعية فجرت أزمة إستقرار سياسي و أمني تجلى في عدم إستقرار القيادة السياسية و ظهور العنف المسلح و إنتشار الفوضى ،فبعد فترة طويلة من الإستقرار دخلت البلاد مرحلة إنتقالية شهدت تقلبات على مستوى الهيئات العليا للدولة كشفت عن عمق الأزمة السياسية و الصراع داخل دواليب النظام و كيفية إدارة الأزمة .[37] و شكلت هذه الوضعية بيئة خصبة لنمو الفساد ، فقد أتاحت هذه الوضعية لجماعات المصالح المرتبطة بالنخبة الحاكمة من إستغلال الفترة الإنتقالية التي تمثلت في تصحيح و هيكلة الإقتصاد الوطني للسرقة و النهب ،كما أدى عدم إستقرار الحكومات إثر التغيرات المستمرة بالكثير من المسؤولين الحكوميين إلى البحث عن طرق غير مشروعة لتأمين مستقبلهم و إغتنام فرصة وجودهم في مناصب المسؤولية لتحقيق أغراضهم الشخصية التي تبرز في مشاريع تجارية و عقارية و عليه صارت المناصب السياسية و سيلة للإثراء.[38]

ويحدث الفساد عندما يتحقق شرطين :وجدود وضعيات ريعية و عدم فعالية نظام الحكم.[39]

1-وجود وضعيات ريعية :

إن وضعيات الريع تنتج عن حالات الإحتكار التي تخلقها السياسات المقيدة و يتضح ذلك عندما يتعلق الأمر بالقيود الكمية على الواردات أين يتم فرض التراخيص على المتعاملين الإقتصاديين و عندما تكون المكاسب جد معتبرة في هذا المجال و المنافسة شديدة بين المتعاملين، وعلى إعتبار ثبات تكلفة الترخيص ، سوف يتم حساب تكلفة إضافية من قبل وكيل إقتصادي فاسد.إن وجود هذا الوضع النقدي هو الذي يدفع الفاعلين الإقتصاديين لتقديم رشاوي للعملاء المسؤولين عن مراقبة مرور السلع عبر الحدود الوطنية.[40] وفي إطار دراسة للفساد و تأثيره على التنمية في الجزائر شملت طريقتين للتقييم : الأولى إحتساب مبالغ العمولات التي تجنى بصفة غير شرعية على المعاملات التجارية الخارجية و الثانية تقديرات هروب رؤوس الأموال من بقايا التدفقات المالية المسجلة في ميزان المدفوعات ، فحسب هذه الدراسة إرتفعت مبالغ الفساد في التجارة الخارجية حيث إنتقلت من 17إلى 25.5مليار دولار خلال الفترة من سنة 1975إلى سنة1991 وهو ما يعادل تقريبا الديون في هذا الوقت.في حين قدرت الأموال المهربة للخارج ب16.3 مليار دولار نهاية التسعينات،ما يمثل 55 % الدين الخارجي (30مليار دولار في التسعينات) و29% قيمة الإنتاج الوطني (أي 57.780 مليارد‌ولار في 1990). [41]

2-عدم كفاءة وفعالية نظام الحكم:

يعتبرعدم الكفاءة في تطبيق قواعد الحوكمة أيضا من العوامل الرئيسية لظهور وإنتشار الفساد.[42] في الواقع، إذا كان عنصر المراقبة فعال، ويضمن تنفيذ القانون من قبل السلطة القضائية في إطار من الشفافية و النزاهة، سوف يتم الكشف عن أي فعل من أفعال الفساد وإدراج العقاب.في هذا الإطار يعتبر الإفلات من العقاب أحد المحددات الرئيسية لإنتشار الفساد. ومن بين الآثار المحددة لنظام فاسد:[43]

- إنخفاض مستوى الخدمات الإجتماعية،
- مشاريع البنية التحتية لا تخدم الفقراء ،حيث يقوم المسؤولون بإنجاز المشاريع العامة التي من شأنها تعظيم إيصالات الرشوة ،
- إرتفاع الأعباء الضريبية و إنخفاض الخدمات،
- تقليل الفرص أمام المنتجين و المشاريع الصغيرة و المتوسطة للتقدم لأن إستقلاليتها المادية ستقيد بشدة فساد الجهاز التنظيمي للدولة. وهو ما نشهده فعليا في الجزائر ،وإن كان بمستويات مختلفة.

و يؤثر الفساد على مسار التنمية بالجزائر منذ عقود من الزمن فتهريب الأموال ، الإختلاسات، الرشوة عملت على تقليص النتائج المرجوة من المشاريع التنموية و البرامج التي تسطرها الحكومة لهذا الغرض ، فإرتفعت بذلك مستويات الفقر ومعدلات البطالة و التضخم ، إلى جانب إنخفاض معدلات الإستثمار المحلي و الأجنبي و ضعف مشاريع البنية التحتية و الهياكل القاعدية و مما يدل على الآثار السلبية التي يخلفها الإنتشار الكبير للفساد في الجزائر، التقرير الذي أصدرته "منظمة النزاهة الدولية" مطلع 2011 [44]، و الذي يتضمن أرقام خيالية، فالرشوة والفساد والتهرب الضريبي إلى جانب العمليات المالية غير المشروعة، كلفت الجزائر فاتورة خيالية، حيث تمكنت شبكات الفساد من تهريب 13.6 مليار دولار (ما يعادل 97920 مليار سنتيم) خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008، بمعدل 1.7 مليار دولار سنويا.وأكدت المنظمة، أن الجزائر تتكبد خسائر بسبب الفساد والرشوة، فضلا عن الخسائر غير المباشرة في مجال مناخ الأعمال وتعطيل الوصول العادل للتمويلات البنكية والتقاسم العادل للثروة.[45] وأشار التقرير، إلى أن هذه المبالغ التي تم تهريبها من الجزائر، لا تتضمن الرشاوى التي تدفع في الخارج من طرف الشركات الأجنبية لبعض المسؤولين مقابل الحصول على صفقات عمومية، أو المبالغ التي يتفق بشأنها قبل فوترة السلع والخدمات المستوردة من الخارج، مما يتسبب في تهريب المال العام تحت غطاء شبه شرعي وهو عمليات الاستيراد، والتي تقدر حسب الخبراء الماليين في الجزائر بحوالي 20 بالمائة من فاتورة الواردات السنوية، كما لا يتضمن المبلغ أيضا قيمة التحويلات السنوية التي تقوم بها الشركات الأجنبية العاملة بالجزائر، في شكل أرباح سنوية. وحذرت المنظمة الحكومة التي تعاني من الفساد ، من عواقب التكلفة الإقتصادية والإجتماعية المزدوجة التي تتحملها الخزينة العمومية والشرائح الأكثر فقرا وهشاشة، مشددة على أن حوالي 65 بالمائة من تلك الأموال المهربة إلى الخارج، من التلاعب والغش الضريبي وتضخيم عمليات الفوترة في المعاملات التجارية الدولية، ما ينجم عنه أيضا خسائر في المداخيل الجبائية. [46]

وتجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من القضايا المتعلقة بالفساد و التي أدت إلى إستنزاف الخزينة العمومية و التأثير سلبا على المسار التنموي ،و تمثل بعض القضايا التي تناولتها الصحف و وسائل الإعلام العالمية و المحلية بعضا من الجزء الظاهر من الفساد الحاصل في البلاد ذلك أن عمليات الفساد و إن تتم فهي تتم في الخفاء و السرية ،و من أهم تلك القضايا ، قضية إنجاز الطريق السيار شرق – غرب، قضية الخليفة بنك، قضية الفساد في شركة سونطراك.

إن الإنتشار الكبير للفساد في الجزائر، جعلها تحتل مراتب متأخرة في مختلف الإحصائيات و الدراسات التي تقوم بها منظمة الشفافية الدولية ، إذ تعودت هذه المنظمة على إصدار تقريرها السنوي الذي يقيس الفساد و الذي بدأ إصداره سنة 1995 ، وهو قائمة مقارنة للدول من حيث إنتشار الفساد حول العالم. في هذا الصدد يبين هذا التقرير تراجع الجزائر إلى المرتبة الـ 108 عالميا، في مؤشر رصد الفساد لعام 2016 الصادر

عن منظمة الشفافية الدولية (الشكل رقم 1)، مقارنة بحلولها في المرتبة 88 سنة 2015، وجاءت الجزائر في المرتبة 17 إفريقيا ، والعاشرة عربيا ، أما على المستوى المغاربي فحلت الجزائر ثالثا وراء كل من تونس (في المرتبة 75)،والمغرب (في المرتبة 90).

الشكل رقم 1: مرتبة الجزائر في الفساد في الفترة الممتدة من 2006إلى 2016 .

Source : ar.tradingeconomics.com/Algeria/corruption-index

وشمل تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2016، 176 دولة في العالم حازت فيه الجزائر على رصيد بـ 34 نقطة وفق سلم مرقم من صفر (أي أعلى نسبة فساد) إلى مئة (أدنى نسبة فساد)، حيث تراجعت الجزائر عن تنقيط عام 2015 عندما حلت في المرتبة 88 . فيما تصدرت دولتا الإمارات وقطر قائمة الدول العربية الأقل فسادا في مؤشر رصد الفساد لعام 2016.(الشكل رقم 2).ويتدرج مؤشر رصد الفساد العالمي الذي يرصد تحركه في 176 دولة بين صفر إلى مائة نقطة، وكلما ارتفع عدد النقاط وإقترب من المائة دل ذلك على ضعف الفساد وندرة الرشوة والمحسوبيات والعكس صحيح .

الشكل رقم 2:مؤشر الفساد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من
2006إلى
2016

Source : ar.tradingeconomics.com/Algeria/corruption-index

إن إحتلال الجزائر تلك المراتب المتأخرة عالميا في سلم تصنيف الدول حسب تفشي ظاهرة الفساد يعكس صورة غير مشرفة على المستوى الدولي ما يؤثر سلبا على الوضع العام و مناخ الأعمال وعلى إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لما لها من أهمية بالغة في التنمية ،حيث يعتبر الوضع الأمني ، الشفافية و الوضوح في القوانين و اللوائح من أهم محددات الإستثمار الأجنبي المباشر.

رابعا: نحو إستراتيجية لمكافحة الفساد في الجزائر:

إن إتباع إستراتيجية لمواجهة الفساد عملية صعبة وتتطلب تضافر كافة الجهود سواء من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني، كما تتطلب إجراءات و خطط طويلة المدى، و يكون الأمر أكثر فعالية من حيث التكلفة والفائدة إذا تركز الإهتمام على ردع الفساد من خلال دعم وسائل كشفه والتحري حوله ومعاقبة مرتكبيه موازاة مع الوقاية منه، وبهذا فإن الإستراتيجية المقترحة لمواجهة الفساد تتضمن أساليب متنوعة تقوم على الشمولية و التكامل لأجل الحد من هذه الآفة، بعضها يشمل أساليب وقائية والتي تعتبر أكثر فعالية في بعض الأحيان، والبعض الآخر يشمل الأساليب الردعية أو العلاجية والتي يجب أن تتعامل مع الأسباب الكامنة وراء ظهور الفساد .هذا ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن نجاح ووضع خطة إستراتيجية وقائية وعلاجية فعالة لمواجهة الفساد تقتضي التركيز على جميع النواحي والجوانب التي تتفشى فيها هذه الظاهرة وخاصة الجوانب السياسية والإقتصادية والإدارية والقضائية والإجتماعية مع التأكيد على ضرورة توافر إرادة الإصلاح لدى كل الهيئات والأجهزة المعنية بالمكافحة، وفي هذا الإطار تعتبر الشفافية و المساءلة من الشروط الرئيسية لضمان التقليل من الفساد .[47]و يمكن توضيح بعض الآليات المهمة لمكافحة الفساد وفق إستراتيجية وطنية شاملة ، متكاملة و تشاركية من خلال مايلي :

-1الجانب السياسي: وذلك من خلال إتخاذ التدابير والإجراءات التالية :

- ضرورة توافر الإرادة السياسية القوية المؤمنة بضرورة مكافحة الفساد حتى يتوفر الدعم والتأييد لمن يباشر هذه المهمة.

-تبني مبدأ الفصل بين السلطات.

- الأخذ بنظام ديمقراطي يقوم على مبادئ الحكم الراشد.

-إعتماد الشفافية في تعامل الحكومة مع الشعب و المنظمات و الأحزاب و ذلك بغرض إتاحة الفرصة للجماهير لمسائلة كل من يسيء لها ،و تعويدهم على الأسلوب الحضاري في المحاسبة.

- الإلتزام بمبدأ سيادة القانون .

- تفعيل نظام للمراقبة الداخلية :من خلال تحقيق رقابة داخلية ذاتية بين السلطات اعتمادا على مبدأ مراقبة كل سلطة للسلطة الأخرى، فيكون للرئيس مصادر للبيانات من عدة أطراف متنافسة الأمر الذي يحكم المراقبة و يصبح من الصعب على أحد التهرب منها.[48]

2-**الجانب الإداري**: وذلك من خلال :

- إعتماد معايير جدية في انتقاء العاملين و التوظيف في المناصب العادية والتعيين في الوظائف العليا والسامية كالوزراء والولاة والمدراء التنفيذيين، وهذا بغض النظر على الإنتماء السياسي .

- ضرورة الشفافية في العمل الإداري وخاصة في مجال إبرام الصفقات العمومية.

- الاهتمام بتطوير الكفاءات و تفعيل البرامج التدريبية لأهميتها في توجيه الموظف وتحسين أدائه.

-إعتماد سياسة التدوير الإداري وتداول المناصب وجعل المدة محدودة لأي منصب كي تتاح الفرصة لأكبر عدد ممكن من الخبراء والمختصين للتداول على الوظيفة .

- تخفيض عدد القوانين و اللوائح و تبسيط الإجراءات في كافة الوحدات الإدارية.[49]

3-الجانب التشريعي والقضائي :

- تحيين وتطوير القوانين والتنظيمات الأخرى المعنية بمكافحة الفساد والوقاية منه لمواكبة تطور هذه الظاهرة .

-تشديد العقوبات وضرورة تناسبها مع قيمة المبالغ المستولى عليها، مع إلزام الفاسدين بضرورة إرجاع الأموال التي إستولوا عليها وكذا مصادرة أموالهم وممتلكاتهم .

-إصدار مدونة أخلاقيات الوظيفة العامة، تتضمن مجموع المبادئ والتوجيهات الأخلاقية ذات العلاقة بما يجب وما لا يجب عمله في الوظيفة العامة لتكون مرشد لسلوك الموظفين ومساعدا وموجها جيدا في مواجهة الفساد .

- ضمان إستقلالية القضاء وتحليه بالحياد والنزاهة عند الفصل في جرائم الفساد .

- تعزيز التعاون الدولي والإقليمي بين الأجهزة الأمنية والقضائية لمحاصرة ظاهرة الفساد ومرتكبيها .

-4الجانب الاقتصادي:

-توفير فرص العمل والحد من ظاهرة البطالة و الفقر والتضخم .

- ترشيد الإنفاق العام لتجفيف منابع الفساد .

-الحد من عوامل الطلب على الفساد: و يتم ذلك عن طريق الحد من المنافع التي تحتكرها الدولة، ومنح إطار أوسع من الحريات الإقتصادية والشفافية والمساءلة، ومن ذلك :

- خفض الرسوم الجمركية ومختلف الحواجز في وجه التجارة الدولية ،

- تطوير الجهاز الضريبي ،

- إستخدام السوق في تحديد سعر الفائدة وسعر الصرف،

- التقليص من اللوائح التنظيمية وإشتراطات التراخيص ضد الشركات الجديدة والمستثمرين الجدد،

- إصلاح المؤسسات العمومية ،

- إنهاء إحتكارات المؤسسات العمومية،

- الشفافية في المجال المالي والمصرفي.

- الحد من عوامل عرض الفساد و يتم عبر عدة إجراءات أهمها:زيادة معدل الأجور ،الشفافية في العمليات الحكومية ،إصلاح الإختلالات المالية .[50]

-5الجانب المؤسساتي :

- إيجاد آليات فعالة للرقابة والمحاسبة الداخلية من خلال إنشاء وحدات رقابية في كل مؤسسة وإدارة عمومية .

-تفعيل دور البرلمان في مكافحة الفساد عن طريق مراقبة ومساءلة الحكومة على تقصيرها في إدارة وتسيير الأموال العمومية.

- ضرورة إستقلالية أجهزة الرقابة و التفتيش عن السلطات التشريعية و التنفيذية.

-تعزيز آليات المساءلة الخارجية من خلال تفعيل الرقابة الشعبية وتشجيع وسائل الإعلام على فضح الممارسات الفاسدة .

-رفع كفاءة الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد سواء كانت إدارية أو مالية أو قضائية أو أمنية وذلك بتدعيمها بعناصر بشرية ذات كفاءة وكذا بالوسائل المادية المناسبة وإستفادتها من الأساليب التكنولوجية في هذا المجال .

-دعم وتشجيع جهود المنظمات والمؤسسات غير الحكومية في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته .

6-الجانب الاجتماعي و القيمي: لا تقل أهمية هذا الجانب عن باقي الجوانب الأخرى فالمجتمع يعتبر فاعلا أساسيا في معركة مكافحة الفساد الإداري ويمكن ذكر أهم العوامل التي يجب مراعاتها في هذا المجال كما يلي:

- إعتبار المجتمع المدني كشريك أساسي في مواجهة الفساد وذلك لا يقتصر على عملية التبليغ والرقابة فقط بل يجب إشراكه في وضع الخطط والتصور المناسبين لمكافحة هذه الظاهرة .

- بث روح الولاء والانتماء للوطن والحرص على المصلحة العامة .

- التركيز على التنشئة الأسرية الصالحة المبنية على القيم والمبادئ والأخلاق الفاضلة.

- التوعية بمخاطر الفساد من خلال عقد اللقاءات التحسيسية والندوات والملتقيات .

- ضرورة نشر الأخلاق الفاضلة و الحميدة و هذا لا يكون إلا بإعادة النشاط للمساجد لما لها من أثر في تقويم سلوك الأفراد.

الخاتمة :

يؤدي إنتشار الفساد في المجتمع إلى العديد من النتائج السلبية على الحياة الاقتصادية بجميع مفاصلها و يؤثر على عملية التنمية حيث أنه يحد من الموارد المخصصة للإستثمار ويسيء توجيهها أو يزيد من كلفتها ، وكذلك يضعف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة. وعلى صعيد آخر يؤثر الفساد على كل من العدالة التوزيعية والفعالية الإقتصادية نظراً لإرتباطه بإعادة توزيع أو تخصيص بعض السلع والخدمات ، حيث يسهم الفساد في إعادة تخصيص الثروات لصالح الأكثر قوة ممن يحتكرون السلطة. و في الجزائر أضحى الفساد يشكل أكبر عائق لتحقيق التنمية لذا أصبحت محاربته أمرا حاسما و ضروريا و إن ذلك لا يتم إلا عبر وضع خطط و إستراتيجيات متكاملة للقضاء على هذه الظاهرة و التقليل من آثارها ، عبر تضافر كافة جهود المجتمع و على كافة المستويات مع الأخذ بعين الإعتبار أن نجاح ووضع أي خطة لمواجهة الفساد تقتضي التركيز على جميع النواحي والجوانب التي تتفشى فيها هذه الظاهرة وخاصة الجوانب السياسية والإقتصادية والإدارية والقضائية والإجتماعية مع التأكيد على ضرورة توافر إرادة الإصلاح لدى كل الهيئات والأجهزة المعنية بالمكافحة وفق إستراتيجية وطنية ، شاملة ، متكاملة و تشاركية .

المراجع:

-1Rapport sur la gouvernance en Afrique IV, Mesurer la corruption en Afrique :prendre en compte la dimension internationale, Nations Unies Commission économique pour l'Afrique, p17.

2 -Iyanda David, corruption : définitions, théories and concepts Arabian Journal of Business and Management Review (OMAN Chapter) Vol. 2, No.4, November 2012, p37.

3 - International Monetary Fund , corruption: costs and mitigating strategies ,may 2016,p7 .

4 - بن رجم محمد خميسي،حليمي حكيمة ،" الفساد المالي و الإداري:مدخل لظاهرة غسيل الأموال و إنتشارها " ،مداخلة في إطار الملتقى الوطني الأول حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، كلية العلوم الإقتصادية و الإجتماعية - جامعة محمد خيضر بسكرة- يومي 6و7ماي 2012،ص4.

5-farid Khelatou , Samia Kara, Corruption et développement, Laboratoire de recherche : Grand Maghreb : Economie et Société. Université Mentouri-Constantine. Algérie , p56.

6- صلاح الدين فهمي محمود ،الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الإجتماعية و الإقتصادية ، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب الرياض ،1994،ص67.

7- المرجع السابق،ص67.

8- في هذا السياق يلاحظ في الجزائر إنخفاض ملموس في بعض الجرائم و الإنحرافات في حين يمكن أن تسجل بعض أنواع السلوك الإنحرافي و التسيب تصاعدا مقارنة بغيرها ، فجرائم الاغتصاب و الحرق العمد وحوادث الطرق قد تقل في حين ترتفع جرائم الرشوة و التزوير و الاختلاس و التهريب و ما إلى ذلك.

9 -United Against Corruption :corruption and developement, from : www .anticorruptionday.org ,p 1 .

10 –Ibid .

11- Jenny Balboa and Erlinda M. Medalla, Anti-Corruption and Governance: The Philippine Experience, APEC Study Center Consortium Conference Ho Chi Minh City, Viet Nam 23-24 May 2006,p4 .

12 -Farid Khelatou , Samia Kara, op. cit ,p 58.

13- Albert Honlonkou, Corruption, inflation, croissance et développement humain durable Y a-t-il un lien?, revue Mondes en développement 2003/3 (nº 123),p96.

14-farid Khelatou , Samia Kara, op. cit , p 58.

15-يونس بلفلاح ،تحدي الفساد في السياسة التنموية بالمملكة المغربية ،مركز المشروعات الدولية الخاصة – محاربة الفساد-CIPE،ص3.

16- إيتهال محمد رضا داوود - الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع أشارة خاصة إلى تجربة العراق في الفساد، دراسات دولية، العدد 48،ص74،73ص،ص75.

17- أفياء محمد قاسم ،أحمد ثابت عبد الكريم ،الآثار الشاملة للفساد على تحقيق التنمية الإنسانية ،مجلة النزاهة و الشفافية للبحوث و الدراسات ،العدد الثامن 2014،ص145.

18 - سمر عادل حسين ، الفساد الإداري ،أسبابه ،آثاره ، طرق مكافحته و دور المنظمات العالمية و الغربية في مكافحته مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد الإداري،مجلة النزاهة و الشفافية للبحوث و الدراسات جمهورية العراق ، العدد السابع ، 2014، سنة ،ص 138.

19- المرجع السابق ،ص 139،138.

20 -Pranab Bardhan , Corruption and Development: A Review of Issues ,Journal of Economic Literature, Vol. XXXV (September 1997), p1332.

21 -Ibid, p1332.

22- داوود خير الله ،الفساد و معوقات التطور في العالم العربي،ص 4، نسخة الكترونية من الرابط التالي: https://arabhumansecuritynetwork.files.wordpress.com

9 ماي 2014.

23 -Jolly Cécile, « Les cercles vicieux de la corruption en Algérie », *Revue internationale et stratégique*, 3/2001 (n° 43), p.113 ,114.

24-" الفساد و الحكم الراشد" ،عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : شعبة التطوير الإداري و إدارة الحكم ،مكتب السياسات الإنمائية ، نيويورك،

جويلية 1997،ص43.

25- في هذا الإطار ، فقدت جبهة التحرير الوطني السلطة بسبب أزمة مالية حادة و فاز حزب ديني و هو جبهة الإنقاذ الإسلامية و يقدم أحد الباحثين تفسيرا إقتصاديا لصعود جبهة الإنقاذ الإسلامية " لقد حضي هذا الحزب في إنتخابات سنة 1990 بتأييد قطاع الأعمال التجارية الصغيرة ومستخدمي القطاع العام و الشرائح المتعلمة من المجتمع و هذه الفئات تضررت من الإنفتاح الجزئي للسوق و تحجيم المؤسسات العامة الناجمين عن الأزمة الناشئة عن إنتهاء الطفرة النفطية.

26- فإنضمت الفئات الساخطة إلى جبهة الإنقاذ الإسلامية ، وتبين هذه الحالة مخاطر إعتماد أشكال تحرير السوق المفتقد للجوهر . فمضمون برنامج التحرير الحقيقي هو الحد من دور الدولة و إتباع سياسة فتح السوق لمن لهم مهارات روح المقاولة بصرف النظر عما لهم من علاقات شخصية . فخصخصة المؤسسات التابعة للدولة ينبغي ألا تكون صفقة داخلية و ينبغي ألا تعرقل تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالبيروقراطية المفرطة و المطالبات بالرشوة.

27- قد تفشى الفساد في القطاعات الإستراتيجية للدولة و إلى تركز االثروة في أيدي قلة من رجال الأعمال ، حيث برزت ظاهرة الرشوة بحدة في هذه الملرحلة الانتقالية والتي تم فيها التنازل عن ممتلكات الدولة بمبالغ رمزية إلى أشخاص نافذين في السلطة تحولوا في فترة وجيزة إلى رجال أعمال فاسدين.

28- تعرف الزبائنية على أنها علاقة عمودية بين شغل client و زبون patron يكون فيها الثاني خاضعا للأول بمقابل من جانبه يقسم (oliver roy)للزبائنية إلى ثلاثة أنماط أهمها ما يسميه " المجموعة المتضامنة الحديثة" وهي المجموعة التي ليس لها وجود سابق على الدولة أو بالأحرى التي لا تكسب قواما إلا بفضل الدولة و مثل هذا الكيان يشكل إنطلاقا من حيز سياسي حديث و يعمل بعد ذلك بوصفة مجموعة متضامنة وفقا لأساليب من العلاقات الشخصية مطابقة لأساليب من العلاقات الخاصة بالعصبيات التقليدية (زواج الأقارب ، الزبائنية ، المحسوبية ، فتشكل بذلك عصبية حديثة تدير شؤون السلطة لمنفعتها وحدها .

29- Omar B enderra et Ghazi Hidouci ,Algérie :économie ,prédation et état policier ,dossier n°14,comité justice pour l'Algérie ,mai2004,p20,21.

30- أين يدفع جزء هام كاحتياط للدعم الدولي الهام للرجال السياسيين و رجال الأعمال الأجانب ، خاصة فرنسا.

31-Omar B enderra et Ghazi Hidouci ,op. cit , p21.

32-علي سموك ، الإقتصاد المتخلف و إشكالية مواجهة ظاهرة غسل الأموال ، revue recherches et études en sciences humaines N°5, mai 2010 ,p46.

33- المرجع السابق ، ص46.

34- المرجع السابق ، ص47.

35-المرجع السابق ،ص47.

36- وارث محمد ، الفساد و أثره على الفقر :إشارة إلى حالة الجزائر،دفاتر السياسة و القانون ،العدد الثامن ، جانفي 2013 ،ص97.

37- المرجع سابق ، ص98.

38- المرجع السابق، ص98.

39- Albert Honlonkou,op. cit , p91 .

40 -Albert Honlonkou, op. cit , p91 .

41Farid Khelatou , Samia Kara, op. cit ,p63,p64.

42 -Albert Honlonkou, op. cit, p91 .

43 -Jenny Balboa and Erlinda M. Medalla, op. cit ,p 4 .

44- بلال خروفي، الفساد في المجالس المحلية كعقبة في وجه التنمية المحلية ،من الموقع www.maspolitiques.com

45- وبالحسابات الاقتصادية، فإن المبلغ المقدر بـ13.6 مليار دولار، والذي تم تهريبه بين 2000 و2008، يسمح في حال تمت المحافظة عليه واستثماره محليا ببناء 652800 مسكن على أساس سعر متوسط في حدود 150 مليون سنتيم للمسكن الواحد حسب أسعار التكلفة الرسمية المعتمدة من طرف الحكومة للسكنات الاجتماعية، وفي حال تمكنت الحكومة من التحكم الجيد في أسعار الإنجاز وتخفيضها إلى 100 مليون للمسكن الواحد، فإن المبلغ يسمح لها ببناء 979200 مسكن وبالتالي يمكنها حل أزمة السكن التي أصبحت من أسباب عدم الاستقرار الاجتماعي و السياسي في الجزائر.

46- بلال خروفي، مرجع سابق .

47 -Rapport sur la gouvernance en Afrique IV, op. cit ,p 18.

48- سامر مظهر قنطقجي ، الفساد أسبابه و نتائجه و الحلول المقترحة للقضاء عليه،سلسلة فقه المعاملات 2005،7،ص14.

49- عز الدين بن تركي ،منصف شرفي،الفساد الإداري أسبابه ،آثاره ،طرق مكافحته إشارة لتجارب بعض الدول،مداخلة في إطار الملتقى الوطني الأول حول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري" ، يومي 6 و7 ماي 2012،جامعة محمد خيضر بسكرة،ص10.

50- خليل عبد القادر،دراسة اقتصادية لظاهرة الفساد في الجزائر ،ص 13، عن الرابط التالي: www.univ-medea.dz/Fac%5CD%5CManifestations%5CProtection